احجام المدن في النظام الحضري والتنمية الاقليمية (بحث تطبيقي على محافظة كربلاء)

أ.د. سميرة كاظم الشماع*

المقدمة: مفاهيم اساسية وتحديد هدف البحث وبنيته

يقصد بالنظام system مجموعة من العناصر يعتمد كل عنصر منها على الاخر بـ كل متبادل (interdependent) بطريقة ما اما بصور مباشر او غير مباشر ، ومن هذا المنطلق عرّف النظام الحضري urban system بأنه مجموعة من الاماكن الحضرية يعتمد بعضها على البعض الاخر، واول من تطرق الى هذا المفهوم Berry سنة 1962، جزءاً من تطبيقه لتحليلات الانظمة في دراسته عن نظرية المكان المركزية[1] central place theory، وهناك تعريفات اخرى له جاءت بـ كل تفصيلي، منها تعريف Austin وزملاؤه، وتعريف Pred، اما Austin فقد حدده ((بأنه مجموعة من العلاقات الوظيفية والارتباطات المتبادلة، التي تربط المراكز الحضرية مع المناطق الزراعية والريفية المقترنة بها والتي يسودها نـ اط انتاجي رئيسي primary))[2]، في حين ركزّ Pred على انماط العلاقات المتبادلة بين هذه المراكز، حيث ذكر بأنه ((جمع شامل لمجموعة من المدن ذات اعتماد متداخل يتضح من خلال التغيرات الاقتصادية وانتـ ار المعلومات وتبادلها Diffusion، وسريان البضائع وراس المال والاشخاص))[3]، وتتم هذه العلاقات ضمن اقليم لتـ كل نظاماً خاصاً به.

يتألف النظام الحضري من عنصرين: الاول منه شبكة من المدن او العقد nodes بأحجام مختلفة، والثاني الارتباطات linkages بين هذه المدن أو شبكة النقل، وينظر الى المدن في هذا النظام، من ناحية الحجم والوظيفة والتأثيرات الاقليمية، في حين يكون التأكيد على شبكة النقل من زاوية الطول والاتجاه والسريان flow.

اما المناهج المتبعة في دراسته النظام، فهي اولاً: المنهج التحليلي الثابت statics analysis الذي يفسر الترتيب المكاني للعقد spatial order of nodes والذي يتضمن انماط التوزيع وكثافته ثم هرمية او تراتبيه المراكز الحضرية urban hierarchies، ويفترض المنهج ان العلاقات بين المدن كما لو كانت في اقليم مغلق. اما المنهج الثاني الديناميكي dynamaics فهو يبحث عن العمليات المكانية spatial processes في تفسير اليات النمو، اي دراسة العلاقات المتبادلة بين المدن والارتباطات التي بينها وتأثير كلاً منها على الاخر[4].

لقد ارتأت الباحثة. اختيار موضوع احجام المراكز الحضرية لارتباطه بالتنمية الاقليمية، من خلال الدور الذي تلعبه هذه المراكز في عملية التنمية، لذا فان هدف البحث هو وضع خلفية عامة للمخطط الاقليمي، في تحديد امكانات النمو في الاقليم الذي لايمكن ان يتم من غير النظر الى احجام هذه المراكز، اما اختيار محافظة كربلاء مجالاً للتطبيق، فيرجع الى خصوصية النظام الحضري في هذه المحافظة، بوصفه نظاماً مفتوحاً، لايتأثر فقط باقليم المحافظة، بل يمتد هذا التأثير الى المحافظات الاخرى، والى أبعد من ذلك الى الاقطار المجاور ، بسبب استقبال مدينة كربلاء ملايين الزوار، في المناسبات الدينية الخاصة.

تتألف بنية البحث من ثلاثة محاور: الاول منها نظري يرتبط بدراسة الاتجاهات العامة للنماذج والنظريات التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث استخلصت منه فرضية الدراسة، والثاني تطبيقي، يتعلق بتحديد السمات العامة لاقليم محافظة كربلاء من خلال دراسة خصائص احجام المدن فيها، في حين تضمن المحور الثالث مقترحات لتطوير سياسة التحضر urban policy في المحافظة، جاءت على ضوء الجانب التطبيقي للبحث.

1- الاطار النظري للبحث: احجام المدن والتنمية الاقليمية (استخلاص الفرضية)

1-1 يعد الحجم من المكونات الرئيسة للنظام الحضري، ويقاس بسكان المدينة وليس باتساعها، وهناك مناهج واراء ناقـ ت موضوع الحجم من زوايا مختلفة، بعضها من الجغرافيين، والبعض الاخر من المخططين، وأول النظريات الجغرافية التي تعرضت الى موضوع الهرمية او التراتبية hierarchies في الحجم، نظرية المكان المركزية من Walther Christaller سنة 1933، وسوف لانخوض في تفاصيل هذه النظرية، قدر تعلق الامر بموضوع البحث.

2-1 لقد افترض Christaller ان تراتيبه المراكز الحضرية مبنية على الاختلافات في فرص التسويق واقتصاديات التحضر وانماط القوى العاملة، وان المدن تختلف باحجامها في الاقليم،

* قسم الجغرافية/ كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد.

ففي المراكز الحضرية الصغير ، تتوافر الن اطات الضرورية، وان هذه المراكز واقعة تحت تأثير مراكز ذات رتبة اعلى، تنتج خدمات وبضائع بدرجة اكبر، وهذا التدرج يصل الى المدينة الرئيسة في الاقليم او الى المدينة الـ املة Extensive city التي تتمتع بكل صفات المدن الاخرى، مضافاً اليها الخصائص الفريد الخاصة بها[5]، خلاصة القول: هناك مركب هرمي من مراتب الخدمات والحجم والابعاد، يدور او يتعلق بمدينة كبير رئيسة هي مدينة القمة، وان شكل منطقة التسويق سداسية الـ كل تتناسب مع احجام المدن المختلفة في هذا المركب الهرمي.

3-1 لقد تعرضت النظرية للنقد في بعض جوانبها، ذلك انها لم تستد إلى العمليات الخاصة بنـ وء النظام الحضري evolutionary وبتنميته وتاريخه، كما لم تتناول الانتقال من الريف الى المدينة، وكذلك لم تتعرض النظرية للن اطات الاخرى غير الاستهلاكية في مناطق الظهير (استغلال المصادر والتصنيع)، واخيراً تجاهلت المظهر الخارجي للارض في عرقلة الانماط الهندسية لمناطق التسويق[6].

4-1 على الرغم من الانتقادات السابقة، الا ان النظرية كانت اساساً في وضوح مفاهيم معينة، لها اهمية في تفهم النظام الحضري، منها تحديد الحد الادنى من السكان الذي يسمح بقيام الخدمات العامة Threshold، وتوضيح أنظمة التدرج التراتبي او الهرمي Hierarchial system، وتنمية الظهير Hinterland، فضلاً عن ذلك فهي ايضاً سببُ لظهور مفاهيم اخرى، تطورت بعد قيام النظرية منها مفهوم انت ار الاختراعات Innovation diffusion، ودور الانظمة الحضرية في التنمية القومية او الاقليمية، والذي تجسد في انموذج Friedmann، الذي سنحاول شرحه في الخطو الآتية لاحظ شكل (1).

5-1 لقد حاول Friedmann من خلال هذا الانموذج، ان يجيب على التساؤل الخاص بين البعد الحضري وتحليلات التنمية الاقليمية، حيث اشار الى ان النمو الاقتصادي ينتقل من القلب الى الضواحي، من خلال مراكز الاستيطان التراتبية، وان ممر التنمية يمر باربعة مراحل[7] هي:

1-5-1 المرحلة الاولى قِبل التصنيع pre-industrial وفيها يكون المجتمع زراعياً، وتظهر الن اطات الاقتصادية في مدن مستقلة صغير منعزلة ومنت ر وذات حجم واحد، اي لايوجد تراتبية او طبقية في احجام هذه المدن، ويتصف اقتصادها بالركود stagnate، وتكون تأثيرات الاستقطاب أقوى من تأثيرات الانت ار.

2-5-1 المرحلة الثانية مرحلة التصنيع الاولي Incipient industrialization وتتميز بوجود مركز احادي متسلط يمثل المركز او القلب (corc)، ويكون تجمعاً لرأس المال والن اطات الأقتصادية، وبداية لمرحلة التصنيع، او بعبار اخرى يعد هذا المركز قطباً للنمو growth-pole، اما سائر الظهير فيتصف بالكساد الاقتصادي.

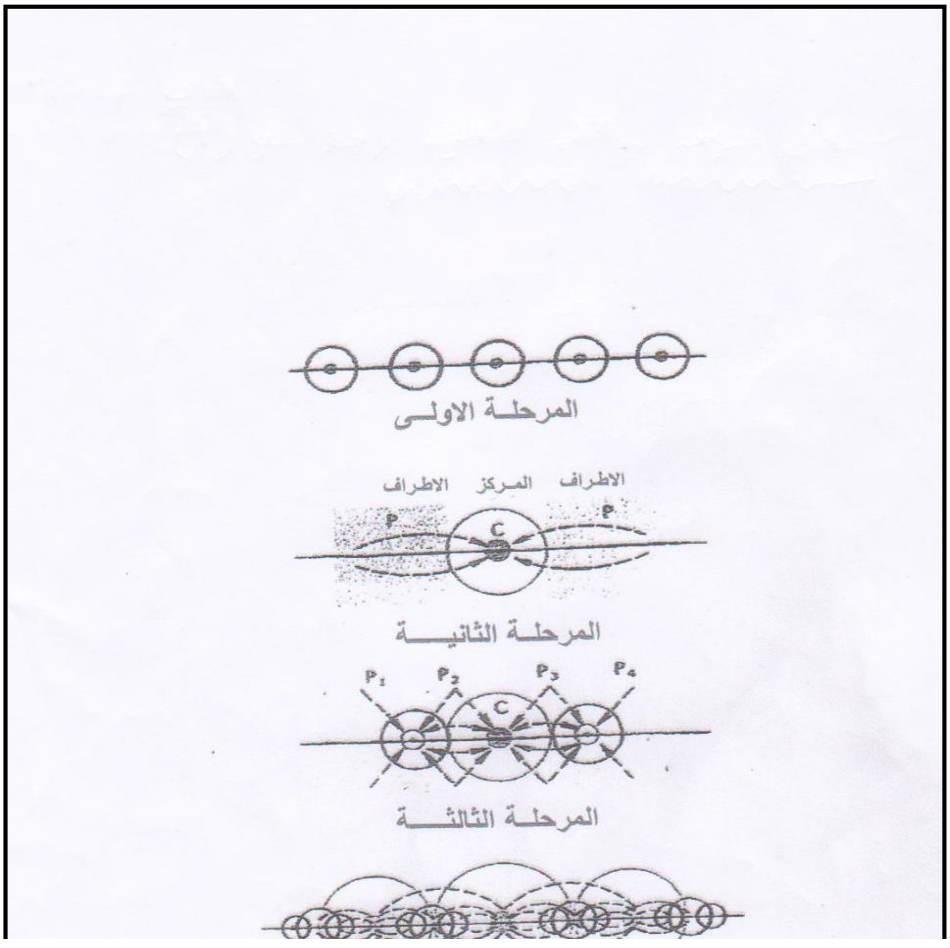

3-5-1 مرحلة التصنيع (Industrial) وتتصف بوجود مركز احادي بارز، مع نمو مراكز اخرى في الظهير، بسبب انخفاض تأثيرات الاستقطاب الى المركز الرئيس، نتيجة لزياد تكاليف الانتاج، خاصة العمل ورأس المال، اما انت ار المراكز الاخرى في الظهير، فترتبط بزياد التفاعل Interaction بين عناصر النظام الحضري، بسبب وجود هياكل البناء الأساس الخاصة بالنقل.

4-5-1 مرحلة مابعد التصنيع post-industrial، وفيها يصبح النظام الحضري متكاملاً، وباعتماد وظيفي متداخل بين المدن، من خلال اندماج الضواحي غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية ضمن النسيج المكاني لاقتصاديات المراكز، مما يساعد على التخصص وكثافة الاتصالات بسبب القدر العالية للنقل، وتمثل تراتبية المدن في هذه المرحلة وسيلة للتكامل بين الضواحي والقلب.

نخلص من العرض السابق للأنموذج، ان معظم النمو الاقتصادي يتم في المدن التي تعد محركاً اساسياً له، وان زياد الاعتماد المتبادل بينها يعزز من الانت ار التنموي في الاقليم، ويحقق التكامل الاقتصادي فيه.

6-1 اما في الجانب التطبيقي لدراسات احجام المدن، فقد ناقش بعض الباحثين العلاقات بين حجومات مختلفة ضمن اقليم محدد، ومن هذه العلاقات حددت شخصية النظام الحضري واتضحت مفاهيم معينة مثل السياد والسيطر primary، ومفهوم توزيع الرتبة- الحجم rank-size rule، والمفهوم الأول جاء به Mark Jefferson في قانون المدينة السيادية Law of primate city سنة 1933 للعلاقات بين توزيع سكان المدن الرئيسة الثلاث في القطر، وبالنسب الاتية 100 و30 و20 فاذا كان سكان المدينة الاولى 100 الف نسمة، فالمدينة الثانية ستكون 30 الف نسمة والثالثة 20 الف نسمة، ويرى Jefferson ان سيطر المدينة الاولى لاتقتصر فقط على الجانب السكاني، بل تمتد ايضاً الى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[8]. أما مفهوم الرتبة –الحجم الذي جاء به (Zief) فهو يفترض توزيعاً مثالياً، على وفق هذا الافتراض لو تم تمثيل المدن على خطوط بيانية لوغارتمية على اساس تسلسلها على المحور السيني، وحجومها على المحور الصادي، فان هذا التمثيل ي كل خطاً مستقيماً بزاوية مقدارها 45 درجة، ب كل يتناسب به الحجم الرتبة وفق القاعد الاتية: ان المدينة الثانية تكون 1/2 المدينة الاولى والثالثة 1/3 والرابعة 1/4 والخامسة 1/5 ...الخ[9] هذه العلاقة المميز بين حجم سكان المدن ورتبتها ضمن التسلسل الهرمي، تتحقق في حالة وجود تداخل وظيفي معتمد Functional interdependency بين المدن في الاقليم. وخلاصة القول ان نسب الاولوية المختلفة لاحجام المدن في كلا المفهومين السابقين، تعبر عن الـ خصية الجغرافية للاقليم.

ومن ناحية ثانية حاول بعض الدارسين الربط بين سكان المدن والمسافات التي بينها، من خلال انموذج الامكانات Potential لقياس امكانية الاتصال accessibility على مستوى مدن الاقليم، او لقياس تأثير نفوذ مدينة معينة في سائر المدن الاخرى في الاقليم، كما في إنموذج Warntz و Neft الذي هو صور اخرى لانموذج الامكانات[10].

7-1 ختاماً ن ير الى ان النظام الطبقي او التراتبي لاحجام المدن في الاقليم استخدم بصفته أدا ً في استراتيجية التنمية الاقليمية، وحاولت بعض الدول ومنها فرنسا، الربط بين تراتبية احجام المراكز الحضرية في نظرية المكان المركزية واستراتيجية نقاط النمو، حيث كان هذا الترابط اساس التخطيط المكاني فيها خلال عقد الستينيات[11].

8-1 نخلص من العرض السابق، ان موضوع احجام المدن في النظام الحضري يأخذ اتجاهات ومناهج مختلفة، وتحاول الباحثة، مناق ة جانباً منها، من خلال النظر للعلاقات بين احجام المدن لهذا النظام في المحافظة، والتي تأثرت كما يفترض البحث بالبيئة الخارجية، بسبب الخصوصية الدينية التي تتمتع بها مدينة كربلاء، حيث شكلت هذه العمليات الخارجية ضغوطاًعلى ديناميكية المدن الاخرى في اقليم المحافظة، ان الافتراض السابق سيكون محور الجانب التطبيقي في الخطو الآتية:-

2- خصائص احجام المدن في النظام الحضري لمحافظة كربلاء (الجانب التطبيقي)

2-1 يقاس الحجم بسكان المدينة وليس باتساعها كما اشرنا آنفاً، وهو ناتج من تفاعل عدد من القوى والضوابط والاتجاهات، ومنها ضوابط طبيعية، واخرى حضارية وب رية، وعلى هذا فليس من المفترض ان تكون احجام المدن في الاقليم متساوية، ويرى Richardson ان التفاوت في الحجم هو ال كيل الطبيعي للاختلافات المكانية في الاقليم[12]، ولكن ينبغي ان لايكون هذا التفاوت كبيراً بحيث يؤدي الى تخلل سكاني فيه، ومن ناحية ثانية فإن دراسة تركيب احجام

المدن في الاقليم، يعكس جانباً من خصائص النظام الحضري فيه، ويساعد صناع القرار في حل المـ كلات الاقليمية الناجمة عن خلل الموازنة في الاستثمارات والسكان.

2-2 اما دراسة هذا التركيب في محافظة كربلاء فيتضح من خلال توزيع المدن الى فئات يحسب احجامها السكانية، ويوضح الجدول الاتي هذا التوزيع على وفق تعداد عام 1997 وتقديرات السكان لعام 2007.

جدول (1) تقسيم المراكز الحضرية الى فئات يحسب حجم السكان على وفق تعداد السكان لعام 1997 وتقديرات عام 2007

1997						2007				
فئات حجم المراكز الحضرية الف نسمة	عدد المراكز	%	عدد السكان	%		فئات حجم المراكز الحضرية الف نسمة	عدد المراكز	%	عدد السكان	%
اكثر من 250	1	17	321317	82.40		اكثر من 250	1	17	473736	82.40
250-70	--	--	---	---		250-70	--	--	---	---
69-15	1	17	44618	11.38		69-15	2	33	86430	15
اقل من 15	4	66	24405	6.21		اقل من 15	3	50	14739	2.60
المجموع	6	100	392370	100		المجموع	6	100	574905	100

ملاحظة: تقسيم الفئات كان على وفق طريقة المتوالية الهندسية geometrical progression مع بعض التعديل للتفصيل في ذلك راجع المرجع رقم (10)، p.88.

بيانات الجدول من الملحق (1)

من الجدول السابق نستخلص الحقائق الآتية:

1-1-2 ان نمط احجام المدن نمط غير متوازن، يتسم بغياب المدن المتوسطة الحجم (70-250 الف نسمة)التي تعد من قنوات الانت ار التنموي في الوسط الاقليمي، وعلى هذا فهرم الاحجام في هذا النظام، مفلطح القاعد من ناحية، وحاد القمة من ناحية اخرى، يبتعد عن الـ كل الهرمي المتدرج.

2-1-2 حصول تغيير يسير في تركيب احجام مدن المحافظة فيما بين تعداد عام 1997، وتقديرات السكان لعام 2007، حيث ازداد عدد مراكز الفئة الحجمية من (15-70 الف نسمة) من مركز واحد عام 1997 (الهندية)، الى مركزين عام 2007، بعد دخول مركز الحسينية الى هذه الفئة، وهو احد المراكز القريبة من مدينة كربلاء ويبعد عنها مسافة 20 كم.

3-2 تجمع معظم المراكز الحضرية في الجانب الـ رقي من المحافظة (لاحظ شكل 2)، وقد شكل هذا التجمع مع مدينة كربلاء اقليماً مستقطباً Polarized region مختلف الن اطات الاقتصادية، بما فيها الن اط الزراعي لوجود القسم الاعظم من الرقعة الزراعية†، وجميع موارد المياه السطحية، في حين شكل الجانب الغربي من المحافظة بيئة صحراوية طارد للاستيطان الب ري، ومن ناحية ثانية فقد برزت مدينة كربلاء مركزاً حضارياً كبيراً في هذا الاقليم المستقطب، حيث سيطرت على 82% من اجمالي سكان حضر المحافظة لعامي 1997 و2007هذه المغالا في نسبة التحضر over-urbanization مرتبطة بالعملية التاريخية لموضع المدينة الذي لاينافسه موضع اخر في الاقليم، والذي تحدد باحداث واقعة الطف الأليمة سنة 61هـ، حيث استـ هد الامام الحسين (عليه السلام) واصحابه الابرار دفاعاً عن المبادئ والقيم الاسلامية، ان انعكاسات هذه الاحداث ساعدت على تنامي الوظيفة الدينية واتساعها عبر الزمن، التي حفزت على نمو الوظائف الاخرى، المكملة لها كالوظائف الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وقد اثر هذا الاستقطاب المتراكم للوظائف المختلفة، في جعل مدينة كربلاء مدينة شاملة extensive city ذات خصائص فريد .

† استأثر القسم الـ رقي من المحافظة باكثر من 90% من الرقعة الزراعية للتفصيل في ذلك راجع المرجع رقم (13).

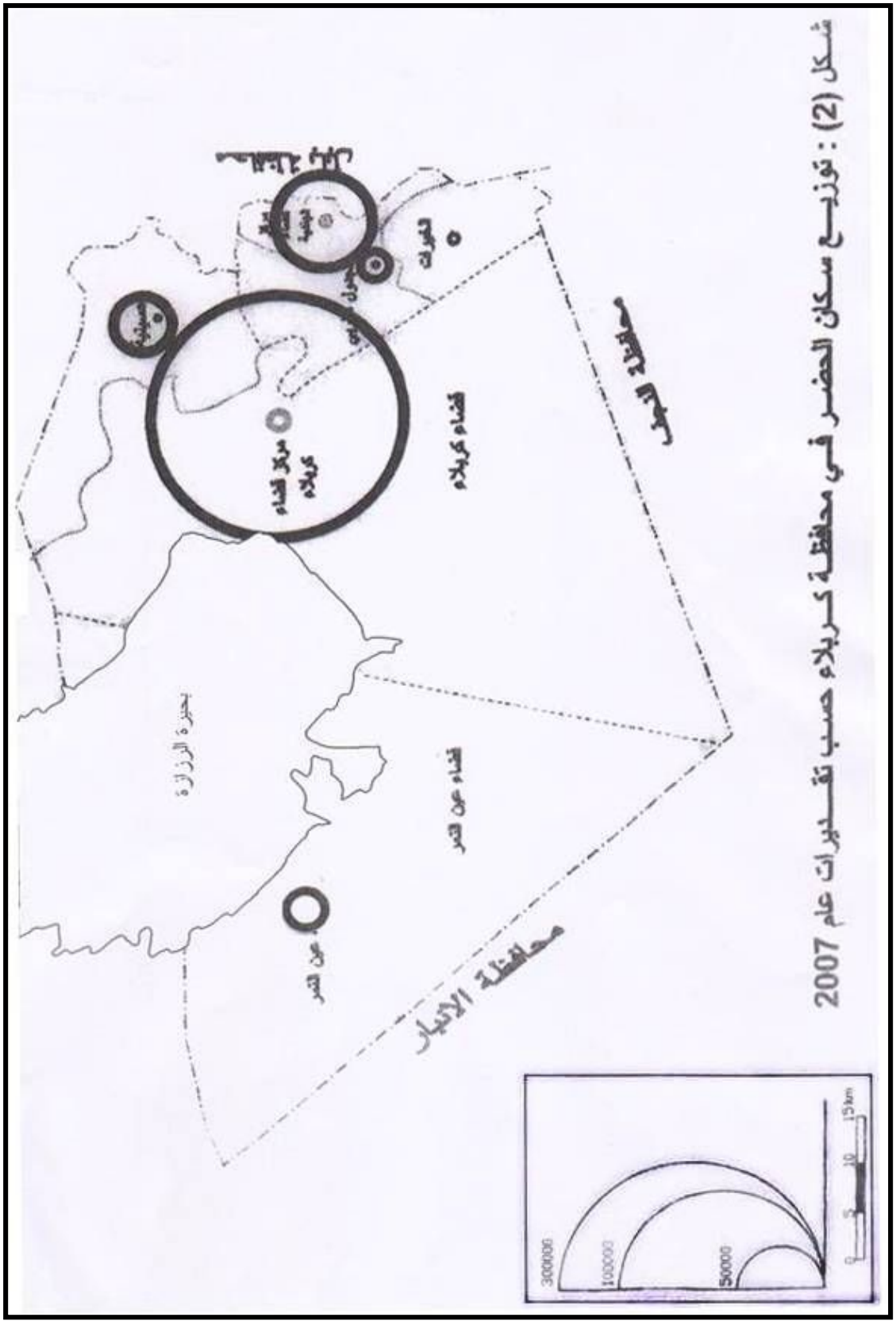
شكل (2) : توزيع سكان الحضر في محافظة كربلاء حسب تقديرات عام 2007
مركز قضاء كربلاء
قضاء كربلاء
محافظة النجف
قضاء عين التمر
بحيرة الرزازة
عين التمر
محافظة الانبار
300000
100000
50000
15km

4-2 ان ارتفاع نسبة التحضر لمدينة كربلاء قياساً للمراكز الحضرية الاخرى، يمكن ملاحظته ايضاً من خلال تطبيق قانون المدينة الرئيسة Law of primate city الذي وضعه Jefferson والذي اشرنا اليه انفاً، ومن ملاحظ الجدولين (2 و3)، يتضح ان العلاقة بين المدن الرئيسة الثلاث كربلاء والهندية والحسينية تختلف عن العلاقة المفترضة في القانون المذكور، فسكان المدينة الاولى (كربلاء) يزيد عن سكان المدينة الثانية (الهندية) بمقدار سبعة امثال بدلاً من ثلاثة امثال، وعن المدينة الثالثة (الحسينية) بمقدار اثنان وعشرون مثلاً بدلاً من خمسة امثال، هذه الصورة لم تختلف في تعداد سكان 1997 عن تقديرات عام 2007، ولكن الاختلاف كان في مجموع الانحرافات بين التوزيع الفعلي والتوزيع المفترض حيث بلغ هذا المجموع 102664 نسمة في 1997 مقابل 150437 عام 2007 مما يؤكد استمرار نمط السيطرة primate pattern- كل يفوق قانون المدينة السيادية الذي وضعه Jefferson.

جدول (2) توزيع السكان للمدن الرئيسة الثلاث في محافظة كربلاء على وفق تعداد عام 1977 والتوزيع المفترض وفق قانون Jefferson

التوزيع الفعلي			التوزيع المفترض		
المدن	عدد السكان	% لمجموع سكان المحافظة	نسبة السيطرة المفترضة	تقديرات السكان المفترضة	الانحرافات بين عدد السكان والتقديرات
كربلاء	323317	82.1	100	---	---
الهندية	44648	13.81	30	96995	52347
الحسينية	14364	4.43	20	64663	50317

جدول (3) توزيع السكان في المدن الرئيسة الثلاث في محافظة كربلاء على وفق تقديرات عام 2007 والتوزيع المفترض وفق قانون Jefferson

التوزيع الفعلي			التوزيع المفترض		
المدن	عدد السكان	% لمجموع سكان المحافظة	نسبة السيطرة المفترضة	تقديرات السكان المفترضة	الانحرافات بين عدد السكان والتقديرات
كربلاء	473736	82.1	100	---	---
الهندية	65410	13.80	30	142120	76710
الحسينية	21020	4.4	20	94747	73727

ملاحظة : القانون يعطي الرقم القياسي 100 للمدينة الاولى

ان ارتفاع درجة السيطرة degree of primacy لمدينة كربلاء قياساً للمدن الاخرى متصل بارتباط هذه المدينة بالاماكن الخارجية اكثر من ارتباطها بمدن المحافظة، مما عزز الاعتماد المتبادل بينها وبين تلك الاماكن، وادى الى ابتعاد النظام الحضري للمحافظة عن النمط الافتراضي المثالي الذي وضعه Zief الذي يؤكد على وجود تسلسل هرمي منتظم لاحجام المدن في الاقليم وفق قاعدة الرتبة الحجم rank – size، التي اشرنا اليها انفاً، ويتحقق هذا النمط الافتراضي، مع ازدياد العلاقات الوظيفية المتداخلة بين المراكز الحضرية في الاقليم.

5-2 ومن ناحية ثانية فان قرب مدينة كربلاء من معظم المراكز الحضرية الاخرى شكل ضغوطاً ديناميكية على هذه المراكز، واثر في تحديد احجامها. ان قياس القرب النسبي لمجموع السكان المحيطين بهذه المدينة، يمكن ان يكون من خلال إنموذج امكانات السكان population potential وفق معادلة Warntz و Neft*، وبتطبيقها على الملحق (2) وتقديرات السكان

---

* ان معادلة امكانات السكان وفق طريقة Warntz و Neft هي: $r = \frac{\sqrt{\sum(\bar{P}.\bar{d}^2)}}{P}$

نصف قطر الدائرة من الموقع الذي يقاس منه القرب النسبي للسكان المحيطين بذلك الموقع= r

السكان في موقع اخر = $\bar{P}$

المسافة من الموقع الاخر الى الموقع الذي يقاس منه القرب النسبي للسكان= d

مجموع السكان في الاقليم = P

لعام 2007، اتضح ان نصف القطر 13.13كم، بمعنى لو رسمنا دائر بنصف القطر المذكور، من مركز مدينة كربلاء لضمت هذه الدائر 82% من سكان حضر المحافظة، وينخفض نصف القطر هذا الى 8كم مع الاحتفاظ بنفس النسبة اعلاه، في حالة ابعاد مركز عين تمر الذي يبعد عن المدينة مسافة 85كم، وهو احد المراكز الحضرية الهام ية Marginality، في الجزء الغربي من المحافظة.

لقد شبهه Jefferson تأثيرات القرب النسبي للمدن الكبرى على المدن الصغرى، بقانون الغاب حيث ذكر ان الاشجار العملاقة في الغابة تحرم الاشجار الصغرى من وصول الضوء، وتقضي عليها بالتقزم، وكذلك فإن المدن الكبرى تجذب الكثير من وظائف المدن الصغرى وفعالياتها، ونأسرها لنفسها، مما يؤثر على نموها وحجومها[14].

6-2 نخلص مما سبق ان الصور العامة لاحجام المراكز الحضرية في المحافظة، ترتبط بالمرحلة الثانية لانموذج Friedman او مايسمى بظاهر المركز- الاطراف core-periphery، التي تعني استقطاب مركز حضري كبير للن اطات المختلفة في حين تكون سائر الاقليم بعيد عن العمران والتطور.

3- مقترحات لتطوير استراتيجية سياسة التحضر في محافظة كربلاء

1-3 إن من أسس التنمية الاقليمية واهدافها وجود تسلسل هرمي منتظم في توزيع المراكز الحضرية، وذلك لتقليل الانفصالات الاقليمية، ولمنع تركز السكان والفعاليات الاقتصادية المختلفة في مدينة واحد او مدينتين.لقد اظهرت نتائج البحث التطبيقي، ان المحافظة تعاني من م كلة التنمية الحضرية غير المتوازنة، وهناك استقطاب عالٍ لسكان الحضر في مدينة كربلاء، او مغالا في التحضر بـ كل يفوق قانون المدينة السيادية الذي وضعه Jefferson او بعبار اخرى وضوح ظاهر المركز- الاطراف التي اشرنا اليها انفاً.

2-3 ومن اجل تخفيف حد هذه الظاهر في المحافظة يقترح البحث اتخاذ سياسة التركز اللامركزي decentralized، باتباع استراتيجية التنمية الريفية-الحضرية* Agropolitan development، التي تقوم عن اختيار مناطق ذات امكانات في الاقسام الجنوبية والغربية من المحافظة، يكون دورها في تعزيز قنوات الجمع والتوزيع لمراكز الانتاج الريفي الانتاج الزراعي والانتاج غير الزراعي(السياحة والصناعات الصغير)، من القرى التي تضمها هذه المناطق، ومن ناحية ثانية فأن هذا الانتاج سيساعد على خلق تأثيرات تنموية لذ اطات حضرية مثل التجار والخدمات الحضرية والنقل في القرى الريفية، وسيحول الريف الى مفهوم الريف المتحضر urbanisation او بعبار اخرى ان نوابض التنمية في هذه الاستراتيجية تبدأ من المراكز الصغير الى المدن الكبير ، على عكس استراتيجية قطب النمو التي ف لت كما يرى Richardson أدا لسياسة التنمية المكانية في الاقطار النامية[16].

3-3 استكمالاً للفقر اعلاه، ولتنفيذ الاستراتيجية السابقة يقترح البحث ايضاً على اصحاب القرار في المحافظة، القيام بدراسة تفصيلية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) عن مستوى المقاطعة، لتحديد مناطق للتنمية الريفية-الحضرية الـ املة خاصة في الاقسام الجنوبية والغربية في المحافظة، وان يكون دور الحكومة فيها من خلال المساهمة في بناء م اريع البنى الارتكازية، ومن خلال تهيئة الم روعات المقترحة للقطاع الخاص.

مراجع الدراسة

1. Johnston, R.J. and others (eds), (2004): The dictionary of human geography, forth edition, Black well publishing, United Kingdom, p.818.
2. Austin C.M., Honey R. Eagle, T.C., (1987), Human geography, West publishing company, p.433.
3. www.//google.com/books, (2002) Marayon, Yuji : Japanese urban system published by Kluwer academic company, p.9.
4. Loc. Cit.

للتفصيل في المعادلة المذكور راجع المصدر رقم (10).

* للتفصيل في هذه الاستراتيجية راجع المرجع (15).

5. Larkin Robert P., Peters ray L. Extine christorper H., (1980): People, environment and place, published by Charles E. Merrlli publishing company, Columbus, p.335.
6. Austin, C.M., Honey R., Eagle, T.C., Opcit, p.433.
7. Larkin, Robert P. Peters ray L., Extine, Christoper H., op.cit, p.204.
8. Johnston, R.J. and others (eds), op. cit., p.634.
9. Kox, Pawl L. Marston sallie A. (1998): Places and regions global in context, Human geography prentice, Hall, p.427.
10. Toyne, P. Newby. P. (1974): Techniques in human geography, London, Macmillan education Ltd., p.110.
11. Smith, D.M. (1971): Industrial location an economic geographical analysis, John wile and sons, Inc., p.468.
12. Richardson H.W. (1973): The regional growth theory, Macmillan, London, p.75.

13- خورشيد، عذراء طارق (2009) محافظة كربلاء، دراسة تطبيقية في الخرائط الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ص111.
14- حمدان، جمال (1972) جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة ، ص267.

15. UN, Habitat (1997): Regional development planning and management of urbanization experiences from developing countries, Nairobi, p.45.
16. Richardson H.W. (1978) ((Growth center, Rural development and national urban policy : Adefense)) International regional science review, Vol.3, No.2, pp. 132-152.
17. http://ar.aswatal Iraq. Info/? p.156068.

The sizes of cities in urban system and regional development
-An applied research of Kerbla Governorate-

Dr. Samiera, K. Al-Shammaa
Geography Dept. / College of Education for Woman / Baghdad University

Abstract:

There is a relationship between the sizes of urban centers and regional development, concerning the role that these centers are playing in developmental process.

The research assume that the urban system in the governorate, has been affected by the external environment due to the religious dominance of Kerbla city.

The research is composed of three sections, the first is a theoretical background, which focus upon the general directions of the models and theories that have a relationship with the subject. The second is a practical part aims at determination the characteristics of the sizes of the cities in the governorate. Depending upon of previous part, i.e., the practical part section

three deals with suggestions that aim at developing the urban policy in the governorate.

The results have shown, the primate pattern is common feature in the urban system owing to over urbanization of Kerbla city, which extremes the law of primate city that has been established by Jefferson. Thus, core-periphery model that Friedmann has Firmed appears due to the reduction of interdependency between the cities in governorate.

The research suggest, that the governorate has to follow Agropolitan-development strategy, especially in the southern and western parts, in order to decrease the unbalance urban development.